

سائح من مختلف بلدان العالم، معتبرًا ذلك دفعة إلى الأمام من منظور القياس مقارنة بالسنوات الماضية، وأن مصر بدأت تستعيد عافيتها السياحية بعد فترة الجمود والتراجع في سنتي (كورونا) السابقتين، والواقع أن هذه النسب والإحصائيات لا تزال لا تتناسب مع مجمل الوضع السياحي لبلادنا، التي هي أغنى دول العالم تراثًا وموقعًا ومناخًا، وتتوَعًا في المزارات والمنتجعات، وفي الطبيعة وفي التكوين البحري والنهري والبري، وفي سياحة الصحارى والجبال والوديان، والسياحة الدينية .. إلخ، وأيضًا أن تستقبل مصر كل عام - في الظروف الطبيعية - عشرة ملايين سائح أو أكثر قليلًا، فهذا بطبيعة الحال لا يتناسب مع موقعها ولا مع مواردها السياحية بأي شكل من الأشكال في وقت تحتاج فيه الدولة بالتأكيد إلى مضاعفة الدخل الأجنبي في الظروف الحالية المعقدة لأسباب نعلمها جميعًا على وجه اليقين .

أقول هذا كذلك تناغمًا بما نسمعه ونقرأه عن استعداد الكثير من دول الجوار للدخول في حوكمة المشروعات السياحية العملاقة ومنها دول الجوار الخليجي والعربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية الشقيقة، والتي تسير على

ما أعلنه جهاز التعبئة والإحصاء أخيرًا من أن مصر قد استقبلت في النصف الأول من العام الحالي خمسة ملايين خطى ثابتة ضمن مشروعها الاقتصادي الكبير (السعودية ٢٠٣٠) في جميع المجالات الحياتية والتكنولوجية والرقمية والتعليمية والصحية والسياحية والترفيهية ، وقد رأينا أخيرًا ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وهو يطرح مشروع منطقة (نيوم) الاقتصادية للاكتتاب والتجهيز لها خلال العامين المقبلين، وهو المشروع الذي تستهدف المملكة العربية السعودية من ورائه أن يضخ ٢٦٦ مليار دولار إلى السوق السعودية ، وإلى سوق الأسهم، في محاولة من المملكة لتنويع مصادر الدخل وعدم حصرها في قطاع النفط ومنتجاته أو دواخل رحلات العمرة والحج، علمًا بأن المملكة هي أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم .

ومنطقة (نيوم) كما نعلم هي منطقة على البحر الأحمر تبلغ مساحتها نحو ٢٦ ألف كيلو متر مربع، وتسعى المملكة لاستثمارها سياحيًا عن طريق إنشاء أكثر من مائة قرية سياحية على شواطئ تتوهج ليلاً ونهارًا، تصل بينها قطارات مُعلقة، وتضمها مدينة تكنولوجية كبرى، ومساحة هائلة من الطبيعة الخضراء، وستكون خالية من السيارات والملوثات ونواتج الكربون ومخرجاته ، ويتوقع المحللون والمختصون أن مدينة (نيوم) الجديدة حسب الخطة الموضوعة لها ستستقطب مائة مليون سائح سنويًا بداية من سنة ٢٠٣٠ مبدئيًا .

ولذلك أين نحن من سباق المشروعات السياحية العملاقة في منطقتنا العربية؟ وكيف نعد تخطيطيًا للوصول إلى هذه الأرقام الكبرى التي تخطط لها دول أخرى في محيطنا كالسعودية والإمارات وبلدان المغرب العربي؟ وكيف أن حركة السياحة في مصر لا تزال تدور في فلك ثابت يعتمد صيفًا على سياحة الشواطئ في الغردقة وشرم الشيخ، وشتاءً في زيارة القاهرة والأقصر وأسوان ، وأن عدد السياح إلى مصر إلى الآن لا يمثل حقيقة الوجه السياحي لمصر، في حين أن مدينة دبي تستقطب سنويًا ٤٠ مليون سائح، ويتوقع لها مضاعفة هذا العدد ضمن خطتها الجديدة خلال العامين المقبلين.

إن النظر لمستقبل السياحة في مصر يجب أن تتسع دوائره وخطته لتخرج عما يسميه الخبراء بـ (الأفكار الثابتة) فعلى سبيل المثال أين المدن التاريخية والساحلية الكبرى من مخططات السياحة؟ فهل يعقل أن مدينة كالإسكندرية بتاريخها العريق ومزاراتها الساحرة وطبيعتها الفارقة وقلاعها التاريخية ومكتبتها الشاهقة ليس لها موضع قدم في منظومة وزارة السياحة، وليست مقصدًا من مقاصد السياحة الأجنبية!!، وأن متاحفها التاريخية مغلقة وفي طور التجديد منذ سنوات طويلة، كالمتحف (اليوناني الروماني) بوسط البلد على سبيل المثال، وكذلك أين ساحلنا الشمالي من رؤية تطوير السياحة لجذب السياحة الدولية بشطآنه الفيروزية ومدنه الخلابة (العلمين نموذجًا) وهي المدن التي تضعها الدولة كمدن للمستقبل التكنولوجي والترفيهي والصحي الجديد، وكذلك مدينة مطروح التي تمتلك أجمل شواطئ العالم بأكملها.

إن مستقبل السياحة في مصر يجب أن يخضع لرؤية تخطيطية أوسع تحتضن كل المواقع السياحية الساحرة في مصر، وتخرج عن طوق التقليد إلى مناخ المنافسة الحقيقية، خاصة ونحن في منطقة تعج بفكر التسابق بين دولها وأقطابها الكبرى لجذب الاستثمارات السياحية الكبرى باعتبارها موردًا حيًا من موارد الاقتصاد المستقبلي الحر والمنفتح والمرن والأمن.